

وزارة التموين والتجارة الداخلية

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٥ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الوادى الجديد

عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الوادى الجديد جلسة ٢٠٠٥/٦/١٤ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/١٢/٣ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الوادى الجديد عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٠,٢١٩١٤٩ ج (فقط مائتان وتسعة عشر ألفاً ومائة وتسعة وأربعون جنيهاً وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٧,١٢١٥٦٩ ج (فقط مائة وواحد وعشرون ألفاً وخمسمائة وتسعة وستون جنيهاً وسبعة وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩٣,٩٧٥٧٩ ج (فقط سبعة وتسعون ألفاً وخمسمائة وتسعة وسبعون جنيهاً وثلاثة وتسعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٧٣,٣٥٨٤٨٦ ج (فقط ثلاثمائة وثمانية وخمسون ألفاً وأربعمائة وستة وثمانون جنيهاً وثلاثة وسبعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/١٢/٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن